



«تصوير: عاصم الريماوي»

.. ومركبة خلال عدوانهم على قرية المغير شمال شرق رام الله.



منزل احرقه مستوطنون خلال عدوانهم على جالود جنوب نابلس

خلال مشاركته في أعمال الدورة الخمسين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

شئار: استباق المخاطر وتعزيز الجاهزية ضرورة لمواجهة الصدمات الاقتصادية والمالية

أبو ظبي – الحياة الجديدة- أكد محافظ دولة فلسطين لدى صندوق النقد العربي، يحيى شئار، أن التحول من الاستجابة للصدّامات بعد وقوعها إلى الاستعداد المسبق لها، أصبح ضرورة في ظل تصاعد الاضطرابات الجيوسياسية وتداخل أثارها مع التجارة والأسواق المالية والسيولة والمدفوعات والنشاط الاقتصادي.

جاء ذلك خلال مشاركته في أعمال الدورة الخمسين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، المنعقدة في العاصمة الإماراتية أبوظبي تحت عنوان «صلاية الاقتصاد الكلي في إطار الاضطرابات الجيوسياسية»، بحضور عدد من محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ووزراء المالية العرب.

وأوضح شئار أن مواجهة البيئة الاقتصادية الراهنة تتطلب سياسات مرنة وسيناريوهات متعددة، وأدوات قابلة للتفعيل، وتنسيقاً مؤسسيا واضحا بين السلطات النقدية والمالية والرقابية، إلى جانب سرعة تبادل المعلومات واتخاذ القرار.

وأكد أهمية اختبار جاهزية الأنظمة الاقتصادية والمالية للتعامل مع سيناريوهات مركبة تجمع بين الاضطرابات الجيوسياسية والضغط على التجارة والطاقة والسيولة والمدفوعات، وتحويل نتائج هذه الاختبارات إلى إجراءات عملية.

وفي سياق استعراض التجربة الفلسطينية، أوضح شئار أن طبيعة البيئة الاقتصادية والمالية الفلسطينية فرضت على المؤسسات المعنية التعامل مع تحديات متعددة ومستمرة، انعكست على السيولة والمدفوعات والتجارة والقطاع المصرفي، الأمر الذي عزز أهمية الاستعداد المسبق للسيناريوهات المختلفة، ورفع قدرة المؤسسات على التحرك السريع عند وقوع الأزمات، مضيفاً أنه وبفضل الإجراءات والتدابير



«أبو فيصل».. ثمانية عقود في حراسة ذاكرة القمباز

طولكرم- الحياة الجديدة-عزيزة ظاهر- بين أكوام الأقمشة وبكرات الخيوط المترصة على رفوف دكانه القديم في بلدة دير الغصون شمال طولكرم، يجلس محمود يوسف أسعد بدران «أبو فيصل»، أمام ماكينة خياطة رافقته منذ طفولته، يمرر القماش بين يديه بحرفية اكتسبها على مدار ثمانية عقود، متحدياً سنواته الثماني والتسعين، ومتمسكاً بمهنة باتت مهددة بالاندثار أمام انتشار الملابس الجاهزة وتراجع الإقبال على الأزياء التقليدية.

لم تعد الخياطة بالنسبة له مجرد مهنة يتكسب منها، بل جزءاً من حياته وذاكرته، وامتناداً لعلاقة قديمة تربطه بالقمباز الفلسطيني، الذي لا يزال يفصله لزبائن يقصدونه رغبة في استعادة زي ارتبط بأبائهم وأجدادهم.

في سن العاشرة، ترك بدران مقاعد الدراسة والتحق بأخيه الأكبر في مخيطة العائلة، حيث أمضى عاما يتعلم أصول الخياطة، قبل أن تصبح المهنة مصدر رزقه ورفيقته طوال حياته.

يقول أبو فيصل لـ «الحياة الجديدة»، إن الرجال في شبابه كانوا يرتدون «الديماية» قبل انتشار القمباز، وكانت تستورد من سوريا، حيث اشتهر عدد من الخياطين بحياتها، بينهم اللحام والحفار.

وعاصر خلال مسيرته تغيرات واسعة في أنماط اللباس، من القميص العربي والديماية والقمباز إلى الدشداشة والبيجامة والبنطلون والجاكيت.

لم يكن القمباز مجرد قطعة قماش بالنسبة لبدران، بل زيا حمل ملامح الحياة الفلسطينية ورافق الأفراح والمناسبات الاجتماعية، وظل حاضرا في ذاكرة الأجيال.

ورغم تغير الأذواق وتراجع ارتداء الملابس التقليدية، لم يتخل أبو فيصل

عن خياطة القمباز، الذي لا يزال يجد طريقه إلى بعض البيوت الفلسطينية، وإن اختلفت الغاية من ارتدائه.

ويقول بحسرة ممزوجة بالفخر: «كان هدفنا أن نحافظ على خياطة القمباز من الاندثار، اليوم يأتي إلينا شباب ليخيطوه حتى يعلقوه في منازلهم ويقولون: هذا كان يلبسه أبي».

أما ماكينة الخياطة القديمة، فتحمل في ذاكرته وصية أخيه الأكبر التي لم ينسها، «إياك أن تبيع الماكينة»، ومع مرور الزمن تحولت الوصية إلى عهد بالوفاء للمهنة مهما تغيرت الظروف.

ولا تقتصر علاقة أبو فيصل بالقمباز والديماية على زبائنه من أبناء بلده، بل تمتد إلى فرق التراث الشعبي التي تعتمد الأزياء التقليدية في عروضها الفنية، ومنها فرقة زيتونة أبو ضرار للتراث الشعبي في بلدة عصيرة الشمالية شمال نابلس.

ويقول أحمد ضرار جرارة، مؤسس الفرقة في سياق حديثه لـ «الحياة

الجديدة»، إن علاقته بالحاج أبو فيصل تمتد لعشرات السنوات، إذ اعتاد بدران خياطة القمباز والديماية له ولأعضاء الفرقة، لتكون هذه الأزياء جزءاً من حضورهم في العروض والأنشطة التراثية.

ويشير جرارة إلى أن استمرار التعامل مع خياط يمتلك هذه الخبرة يمثل صلة مباشرة بمرحلة من تاريخ اللباس الفلسطيني، حيث لا تقتصر أهمية الثوب على مظهره، بل تمتد إلى ما يحمله من دلالات ثقافية وتراثية.

وبين مشغل أبو فيصل وعروض فرقة الزيتون، تواصل الأزياء التقليدية حضورها، شاهدة على دور الحرفيين في إبقاء تفاصيل التراث حية، ونقلها من ذاكرة الآباء إلى الأجيال الجديدة.

في دكان أبو فيصل، تتجاور حكايات الهجة مع لحظات السوادق، فإلى جانب القمباز والأثواب، اعتاد حياكة

2024 تحت عنوان "تشريح الإبادة الجماعية"، تناولت ألبانيز مجموعة واسعة من الوقائع، من القتل والإصابات والدمار والنزوح إلى الظروف المعيشية والتصرّيات والسلوكيات التي رأت أنها ذات صلة بتقييم الوضع.

وخلصت ألبانيز إلى وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن العتبة التي تشير إلى ارتكاب أفعال إبادة جماعية قد تحققت. وهذه، بطبيعة الحال، هي خلاصة مقررة خاصة للأمم المتحدة وليست حكماً قضائياً نهائياً من محكمة العدل الدولية.

أما محكمة العدل الدولية، فلم تحسم في أوامر التدابير المؤقتة التي أصدرتها أن إسرائيل ارتكبت إبادة جماعية، كما أنها لم تفصل في أصل الدعوى في تلك المرحلة. وإنمارأت أن حقوقاً معينة بحميتها قانون الإيادة الجماعية تستوجب الحماية، وأن الظروف القائمة تستدعي اتخاذ تدابير عاجلة. ولذلك، ليس دقيقاً القول إن المحكمة برأت إسرائيل من الاتهام بسبب دخول المساعدات أو وصول اللقاحات، كما أنه من غير الدقيق أيضاً تقديم أوامر التدابير المؤقتة باعتبارها حكماً نهائياً بشأن وقوع الإبادة الجماعية.

في النهاية، ينظر هاكابي إلى وجود المساعدات واللقاحات والنمو السكاني باعتبارها وقائع يمكن استخدامها لنفي الإبادة الجماعية. لكن القانون الدولي لا يتعامل مع هذه المسألة من خلال رقم واحد أو واقعة منفردة، وإنما من خلال مجموع الأفعال والظروف والأدلة المتاحة، بما في ذلك آثارها وما يمكن أن تكشفه عن القصد.

إن توفر المساعدات واللقاحات، وكذلك الحديث عن معدلات النمو السكاني، كلها وقائع يمكن بحثها والتحقق منها، وقد تكون لها أهمية عند تقييم الصورة الكاملة. لكنها لا تكفي، كل واقعة بمفردها، للوصول إلى نتيجة قانونية بشأن جريمة الإبادة الجماعية. فالقول إن «المساعدات دخلت، إذن لا توجد إبادة» يشبه القول إن «المستشفيات عملت، إذن لا توجد جريمة»، أو إن «اللقاحات وصلت، إذن لا يمكن أن تكون هناك أفعال إبادة». وهذه ببساطة ليست الطريقة التي يُبحث بها هذا النوع من المسؤولية في القانون الدولي.

عذراً هاكابي، لكن القانون الدولي أكثر تعقيداً من أن يُختصر في ثلاثة أرقام.

فورا هذه الأرقام أشخاص يعيشون ظروفاً قاسية: أطفال وعائلات فقدوا منازلهم وأقاربهم، وأشخاص اضطروا إلى النزوح والبحث عن الماء والغذاء والدواء. لذلك فإن القضية أكبر من عدد الشاحنات وأكبر من عدد اللقاحات. فالمسألة في النهاية تتعلق بما حدث للناس، وبالأفعال التي تعرضوا لها، وبالظروف التي عاشوها، وبما تكشفه الأدلة المتراكمة عن طبيعة تلك الأفعال والقصد المرتبط بها.

وهذه هي الأسئلة التي ينبغي أن تكون في قلب أي نقاش جدي حول المسؤولية بموجب القانون الدولي.

وإنما بالظروف التي عاشها السكان خلال الحرب، وبطبيعة الأفعال التي تعرضوا لها والنتائج التي ترتبت عليها. كما أن بحث جريمة الإبادة الجماعية يتطلب النظر في مجمل الأدلة والوقائع لمعرفة ما إذا كانت تكشف عن القصد الخاص الذي تشترطه الاتفاقية.

والأمر نفسه ينطبق على لقاحات شلل الأطفال. فلا شك أن حملة واسعة للتطعيم جرت في غزة، وأن كميات كبيرة من اللقاحات وصلت إلى القطاع. وقد أعلنت منظمة الصحة العالمية واليونيسف توفير أكثر من 1.6 مليون جرعة من لقاح شلل الأطفال، في حملة استهدفت مئات الآلاف من الأطفال.

إلا أن الحقيقة التي يغفلها هاكابي هي أن حملة التطعيم لم تكن ببساطة عملية قامت بها إسرائيل، وإنما شاركت فيها السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمات دولية وجهات صحية مختلفة، في محاولة لمواجهة انتشار شلل الأطفال في القطاع، في ظل الظروف الصحية والإنسانية الصعبة التي فرضتها حرب الإياده نفسها، ومن ثم، فإن إعطاء طفل لقاحاً، أو السماح بتنفيذ حملة تطعيم داخل غزة، لا يعني أن بقية الأفعال والظروف التي عاشها السكان خلال الحرب لم تقع. ومن الناحية القانونية، لا توجد قاعدة تجعل تقديم اللقاحات دليلاً حاسماً على انتفاء المسؤولية عن أفعال أخرى قد تكون قد ارتكبت في الوقت نفسه.

أما الاستناد إلى معدل النمو السكاني في غزة، فلا يبدو كافياً من الناحية القانونية لحسم مسألة الإبادة الجماعية. وحتى لو صح أن سكان غزة كانوا ينمون بمعدل يقارب 4٪ سنوياً في فترة معينة، فإن ذلك لا يمثل معياراً قانونياً لنفي وقوع الجريمة. فالإبادة ليست مسألة حسابية تتوقف على ما إذا كان عدد السكان قد انخفض أو ارتفع. ولم تنص اتفاقية الإبادة الجماعية على أن عدد أفراد الجماعة يجب أن ينخفض حتى تتحقق الجريمة، كما أن استمرار الولادات أو ارتفاع عدد السكان في فترة سابقة لا يلغي إمكانية وقوع أفعال تدخل في نطاق الاتفاقية خلال الحرب.

وفوق ذلك، فإن نسبة النمو السكاني البالغة 4٪ التي ذكرها هاكابي تحتاج إلى تدقيق من حيث الفترة الزمنية والبيانات التي استند إليها. فقد أشارت بيانات وتقارير فلسطينية ودولية إلى معدلات مختلفة للنمو السكاني، كما تحدثت تقارير عن انخفاض كبير في عدد سكان غزة نتيجة القتل والتهجير خلال الحرب. وبالتالي، فإن استخدام رقم واحد لتكوين استنتاج قانوني حول الإبادة الجماعية لا يبدو كافياً، حتى قبل الدخول في نقاش دقة الرقم نفسه.

وفي السياق نفسه، يأتي تقرير فرانشيسكا ألبانيز، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ليقدّم طريقة مختلفة في النظر إلى المسألة. ففي تقريرها الصادر في مارس/ آذار



سنوات عمره سبباً للتوقف عن العمل، متمسكاً باستقلاله وكرامته، وبحقه في أن يعيش من تعب يديه.

وبينما تتراجع مهنة الخياطة التقليدية أمام الملابس الجاهزة، يواصل أبو فيصل الجلوس خلف ماكينته، لا ليخط القماش فحسب، بل ليحافظ على حرفة تخزن تفاصيل من الحياة الفلسطينية، ويترك للأجيال القادمة شاهداً حياً على زمن كان فيه القمباز والديماية جزءاً من هوية الناس ولمامهم اليومية.

أفغان موتى بلده مجاناً، لوجه الله تعالى، في صورة من صور التكافل الاجتماعي المتجذر في المجتمع الفلسطيني.

ويستذكر أن الموت كان قليلاً عندما كانت دير الغصون صغيرة، ولم يكن الكفن يجهز إلا بعد وفاة أحد أبناء البلدة وإبلاغ ذويه. أما اليوم، فأصبح من الضروري الاحتفاظ بأكفان جاهزة على رفوف المحل تحسباً للحاجة.

رغم بلوغه الثامنة والتسعين، لا يزال أبو فيصل يرفض أن تكون